نظرة تحليلية في أوضاع "البدون جنسية" في الكويت

البدون، وتعني بالعربية "بلا جنسية"، وهم الأقلية العربية بلا جنسية في الكويت، الذين لم يتم منحهم الجنسية في وقت استقلال البلاد أو بعد ذلك بفترة قصيرة. تصنف الحكومة حاليًا البدون على أنهم "مقيمين غير شرعيين"، على الرغم من عدم وجود صلات ملموسة للعديد منهم بأي بلد آخر سوى الكويت، وبالرغم من عقود من الحوار الاجتماعي الذي يصور البدون كمتجذرين في الأراضي الكويتية. وبسبب حرمانهم من جنسية، يواجه البدون صعوبات في الحصول على الوثائق المدنية، وتأمين فرص العمل، والوصول إلى الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الاجتماعية الأخرى المتاحة للمواطنين الكويتيين. ونتيجة لذلك، يعيش العديد منهم في ظروف فقر نسبي وتقتصر وظائفهم على العمل في القطاع غير الرسمي.

أولًا: البدون في الكويت

أ- استقلال الكويت

في 19 يونيو 1961، حققت الكويت الاستقلال الكامل من خلال تبادل المذكرات مع المملكة المتحدة، الذي أنهى الاتفاقية الأنجلو-كويتية ومنح الكويت استقلالها. يعود أصل هذه المعاهدة إلى يناير 1899 بموجب اتفاق بيت وافق مبارك الصباح، حاكم الكويت، والبريطانيين. يتضمن الاتفاق تعهدا بأن الكويت لن تتنازل عن أي أراضي ولن تقبل وكلاء أو ممثلين لأي قوة أجنبية دون موافقة حكومة بريطانيا. منحت هذا سيطرة بريطانيا على السياسة الخارجية للكويت. بعد الاستقلال، تعرضت الكويت لغزو غير متوقع من العراق في 2 أغسطس 1990، وسط نزاعات حول موارد النفط. هذا الحدث شهد بداية حرب الخليج الثانية، مع انعكاسات واسعة النطاق على الشرق الأوسط بأسره. انتهى الصراع بحملة قادتها الولايات المتحدة بين 24 و 28 فبراير 1991، والتي شملت هجومًا بريًا كبيرًا بعد حملة جوية. بحلول نهاية فبراير، أعلنت الكويت الحرية من الاحتلال العراقي.

بعد حصول الكويت على الاستقلال الكامل، حصلت الدولة على الصلاحية لتوقيع وتصديق المعاهدات باسمها. وقد صادقت على كل من العهد الدولي بشأن الحقوق المدنية والسياسية (CCPR) والعهد الدولي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR)، بالإضافة إلى العديد من المعاهدات الأساسية مثل اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوقالعمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وهكذا أثبتت الكويت التزامها بحماية حقوق الإنسان من خلال التصديق على العديد من مواثيق حقوق الإنسان الملزمة دولياً وقانونياً.

عادةً، تنطبق هذه المعاهدات المصادق عليها نظريًا على كل فرد بغض النظر عن جنسيته أو ثقافته أو عرقه. ومع ذلك، في الواقع، يتم حرمان البدون في الكويت من جميع الحقوق الموفرة بهذه الصكوك. إذ يحرمون من الحقوق الأساسية للإنسان وبالتالي يفتقرون إلى الحماية من الحكومة الكويتية، التي مهمتها ضمان هذه الحقوق. هناك تناقض في استعداد البلاد لإظهار عزمها على حماية افرادها مع إنشاء فارق كبير في الوقت نفسه مع أولئك المصنفين على أنهم بدون، الذين لا تعترف بهم كمواطنين كويتيين. يتناقض ذلك مع المبدأ الأساسي لحقوق الإنسان العالمي الذي يجب أن يطبق على الجميع دون استثناء. لم

توقع الكويت اتفاقية 1961 بشأن الحد من حالة البلا جنسية، كما فعلت العديد من الدول الشرق أوسطية أخرى. تهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق التوازن بين حقوق الفرد ومصالح الدول من خلال وضع قواعد عامة لمنع حالة البلا جنسية.

وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، يُعتبر الشخص بلا جنسية شخصًا لا يُعترف به كمواطن من قبل أي دولة. بالحرمان من الحق في الجنسية، يُحرمون من الحقوق الأساسية ويصبحون عرضة للعديد من التهديدات. تمتلك الكويت أكبر عدد من الأشخاص بلا جنسية في المنطقة بأسرها. معظم البدون البلا جنسية في الكويت ينتمون إلى القبائل الشمالية، وبالأخص تحالف القبائل المنتفق. بموجب قانون الجنسية الكويتي 15/1959، يحق لجميع البدون في الكويت الحصول على الجنسية الكويتية من خلال التجنيس، لكن من المعروف أن البدون ذوي الأصول العراقية لا يستطيعون الحصول عليها، مما يجعلهم يخفون أصلهم.

لم تكن معاملة البدون في الكويت كما هي عليها اليوم. من عام 1965 حتى 1985، تمت معاملتهم كمواطنين كويتيين وكانوا مضموني الجنسية، مما يؤهلهم للوصول المجاني إلى التعليم والرعاية الصحية، وجميع الامتيازات الأخرى المتعلقة بالجنسية. كما أن البدون البلا جنسية شكلوا 80-90% من الجيش الكويتي في السبعينيات والثمانينيات حتى حرب الخليج. ومع ذلك، في عام 1985، وسط الحرب الإيرانية العراقية، تمت إعادة تصنيف البدون على أنهم "مقيمين غير شرعيين" ومنعوا من الحصول على الجنسية الكويتية والامتيازات المرتبطة بها. الحرب الإيرانية العراقية، شكلت تهديدًا لاستقرار الكويت الداخلي، وكانت السلطات تخشى الخلفيات الطائفية للبدون البلا جنسية، حيث يعتقد الكثيرون أن أصولهم تعود إلى العراق، على الرغم من عدم وجود أدلة تدعم هذا الادعاء. بحلول عام 1986، تم استبعاد البدون تمامًا من نفس الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي يتمتع بها المواطنون الكويتيون. وأكثر جوانب هذا الموقف المحزن هو رفض الحكومة الكويتية، منذ عام 1986، منح أي نوع من الوثائق للبدون، بما في ذلك شهادات الميلاد والوفاة والزواج، فضلًا عن بطاقات الهوية ورخص القيادة. ونتيجة لذلك، باتوا بلا مردود وغير قادرين حتى على محاولة مغادرة البلاد، حيث يتطلب الأمر جواز سفر. البدون محاصرون في بلد يرفضهم بشدة، ولا يوجد لديهم خيار سوى البقاء وتحمل معاناتهم.

لدى دولة الكويت رسميًا قانون الجنسية الذي يوفر لغير المواطنين مسارًا قانونيًا للحصول على الجنسية. ومع ذلك، فإن عائلة الصباح التي تحكم البلاد، تسيطر على الحق في الوصول إلى الجنسية،وهو ليس خاضعًا لإشراف تنظيمي خارجي. وبالتالي، فإن أحكام التجنيس داخل قانون الجنسية يتم تطبيقها بشكل تعسفي وتفتقر إلى الشفافية، مما يعرقل حصول غير المواطنين على فرصة عادلة في الحصول على الجنسية. وبالتالي يمكن للعائلة الحاكمة التلاعب بعمليات التجنيس وفقًا مصالحها السياسية. ومن المقلق بشدة أنه نتيجة لعمليات التجنيس التي دفعتها خلفيات سياسية، فإن عدد المواطنين المجنسين يفوق عدد البدون في الكويت، المنتمين بمعظمهم إلى القبائل الشمالية التي تكون غالبًا مسلمة شيعية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم توفر سلطة النظام القضائي الكويتي للنظر في الجنسية يعقد أزمة البدون، حيث لا يوجد لديهم فرصة في وصول إلى القضاء لتقديم الأدلة والتماس حقهم في الجنسية. تمارس العائلة الحاكمة تمييزًا ضد البدون من خلال منعهم من الحصول على الجنسية، على الرغم من أن معظمهم يستوفون متطلبات التجنيس كما هو مبين في قانون الجنسية الرسمي للدولة. من المهم أن نلاحظ

أن عمليات التجنيس التي دفعتها دوافع سياسية قد لوحظت من قبل جهات دولية مثل الأمم المتحدة والناشطين السياسيين، وحتى أفراد من عائلة الصباح. تمارس الكويت التمييز المؤسسي ضد البدون، والذي يجب أن يتوقف.

ب. انتهاك مستمر للحقوق الأساسية للبدون

البدون يتعرضون لحرمان من جميع حقوقهم الإنسانية، على الرغم من أن معظمهم ولدوا في الكويت وعاشوا هناك طوال حياتهم. عائلات البدون الكثيرة قد عاشت في الكويت لأجيال أو لديها صلات عائلية قريبة في البلاد. لعقود، تمت معاملتهم كمقيمين شرعيين ومواطنين فعّالين في كل جوانب حياتهم، حيث تم وعدهم مرارًا بالحصول على الجنسية الكويتية الرسمية. يقدر عددهم بنحو 30,000 شخص هم أزواج نساء كويتيات أو أطفال أمهات كويتيات، وكثيرون آخرون لديهم أشقاء أو أقارب يحملون الجنسية الكويتية. ومع ذلك، تم اعتبار وجودهم في البلاد غير قانوني، مما يجعلهم عرضة للانتهاك والاستغلال. خوفًا من السلطات، يمتنعون عن تقديم شكاوى ويقيدون حركتهم بحياتهم في أحيائهم لتجنب نقاط التفتيش والمضايقة. وهم يتعرضون لأشكال مختلفة من الضغوط للكشف عن "هويتهم الحقيقية" ويتم نسب الجنسيات عليهم تعسفيًا بناءً على مظهرهم الخارجي.

1. <u>الحق في العمل</u>

منع البدون من حقهم في العمل، والذي يُكرس في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المادة 6، حيث يُعترف بـ "حق العمل، الذي يشمل حق كل فرد في الفرصة لكسب لقمة عيشه من خلال العمل الذي يختاره بحرية أو يقبله، واتخاذ الخطوات المناسبة لحماية هذا الحق". وقعت الكويت على الميثاق وصادقت عليه، مما يجعل من الواجب احترامه وتنفيذه. ومع ذلك، يواجه البدون صعوبة كبيرة في العثور على فرص عمل بسبب اعتبارهم مقيمين غير شرعيين ومعاملتهم كمستبعدين. حتى إذا نجحوا في الحصول على وظيفة، يتعرضون للتمييز المباشر، بدءًا من السلطات لإغلاق أعمالهم أو مصادرة بضائعهم، وصولا إلى معاملتهم المختلفة عن المواطنين الكويتيين في وظائف مماثلة. يفتقرون ايضًا إلى الإجازات المدفوعة الأجر، مما يعتبر انتهاكًا غير قانوني، ويتم دفع أجورهم بشكل أقل بكثير، وغالبًا ما يواجهون إعادة تقييم رواتبهم بشكل منخفض.

2. <u>الحق في مستوى معيشة كافٍ</u>

علاوة على ذلك، يفتقرون إلى الحق في الوصول إلى مسكن لائق، حيث يُجبرون على الإقامة في مناطق محددة مثل مدينة تيماء، المقسمة إلى "كتل". بُنيت هذه المساكن لتحل محل المساكن التقليدية للبدون. كان من المفترض أن تكون هذه المساكن مؤقتة في البداية، وكان من المفترض نقل العائلات، ومع ذلك، بعد أكثر من 50 عامًا، لا يزالون من دون فرصة للانتقال إلى أماكن أخرى. كما يُحظر عليهم امتلاك الممتلكات الخاصة، على عكس المواطنين الكويتيين والأجانب. يُظهر هذا الوضع القيود الشديدة التي يواجهونها، حيث يُحرمون من حريتهم في الإقامة. فهم لا يستطيعون اختيار مكان إقامتهم داخل البلاد، ولا يمكنهم حتى التفكير في المغادرة، حيث يفتقرون إلى أية وثائق رسمية.

مرة أخرى، تفشل الكويت في الوفاء بالتزاماتها المترتبة عن تصديقها على الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تقر المادة 11 من الميثاق "حق كل فرد في مستوى معيشة كافٍ لنفسه ولأسرته، بما في ذلك الغذاء والملابس والسكن الكافي، وتحسين الظروف المعيشية باستمرار". يتم تجاهل البدون من قبل الحكومة الكويتية والسلطات، ويُحرمون عمدًا من ظروف معيشية لائقة وتحسين، وهو وضع مثير للقلق بشدة. فهم محاصرون في الفقر وبالتالي يمثلون مجموعة معرضة لانتهاكات حقوق الإنسان.

3. الحق في التعليم

كما يتم حرمان البدون من حقهم في التعليم، كما هو مكرس في المادة 13 من الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي يعترف بـ "حق كل فرد في التعليم". يظهر واضحًا أن السلطات الكويتية، على دراية تامة بالظروف، إذ تحرم أطفال البدون من الوصول إلى التعليم، وهو محظور. يتم منع هؤلاء الأطفال من التعلم ليصبحوا عاجزين عن اكتساب المعرفة اللازمة لتحررهم، ويتعرضون للتمييز من قبل الأطفال الكويتيين. من دون الحق في الوصول إلى التعليم، من المرجح أن يصبحوا أميين، مما يعزز دائرة الفقر لديهم. يخشى الآباء على مستقبل أطفالهم حيث تقوم الحكومة عمدًا بإقصائهم من المدارس الحكومية المجانية. في تناقض مع ذلك، وقعت الكويت على اتفاقية حقوق الطفل وصادقت عليها، ومع ذلك، تختار تجاهل هذه الالتزامات، وتختار تجاهل هؤلاء الأطفال وانتهاك حقهم الأساسي في التعليم، أحد أهم حقوق الإنسان.

4. الحق في الصحة

يواجه البدو أيضًا العديد من المخاطر الصحية حيث يُحرمون من حقهم في الصحة، وهو جانب أساسي من حقوق الإنسان والكرامة. يؤكد مقدمة دستور منظمة الصحة العالمية لعام 1946 أن "التمتع بأعلى مستويات الصحة المتاحة هو واحد من الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الاعتقاد السياسي أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية". وقد تم التأكيد على حق الصحة كحق إنساني في الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966. تؤكد المقدمة أنه يجب ضمان هذا الحق لكل إنسان دون تمييز اجتماعي، مما يبرز فشل الكويت في الوفاء بالتزاماتها وانتهاك البدون لحقوقهم عن طريق منعهم من الوصول إلى الخدمات الصحية. ترفض الحكومة تقديم الرعاية الطبية لهم، مما يجعلهم غير قادرين على إدارة صحتهم، حيث يفتقرون إلى تغطية التأمين ويجب عليهم دفع الرسوم الكاملة، وهو أمر غالبًا ما يكون صعبًا بسبب وضعهم المالي الهش الناتج عن ظروف العمل القاسية. غالبًا ما يواجه البدون رسومًا أعلى للرعاية الطبية الأساسية غير المتاحة في المرافق الحكومية، مما يعرضهم لمخاطر صحية بسبب نظام تمييز تفرضه حكومة غير عادلة. على الرغم من أنهم يمكنهم شراء خطط تأمين ذات تكلفة منخفضة تسمح بالعلاج في المستشفيات العامة، إلا أن هذه الخطط تستبعد العديد من الفحوصات والأدوية والعمليات. في المقابل، يجب على البدون غير المسجلين رسميًا في السجلات الحكومية البحث عن العلاج في المستشفيات الخاصة، والتي تكون مكلفة للغاية بالنسبة للكثيرين، مما يؤدي إلى معاملة متفاوتة بين المواطنين الكويتيين والبدون.

5. الحرمان من الوثائق المدنية

من الناحية القانونية، يعاني البدون من عدم وجود وثائق مدنية مثل شهادات الميلاد والزواج والوفاة، فالحكومة تعتبرهم سكانًا غير قانونيين، مما يحرمهم من حقوق الملكية. يشير مدافعو حقوق البدون إلى أن العديد من العائلات تواجه صعوبة في الحصول على شهادات الميلاد لأطفالهم بسبب المتطلبات الإدارية المعقدة، مما يقيد الوصول إلى بطاقات الهوية الحكومية والرعاية الطبية الكافية والتعليم والإحصائيات الرسمية. كما ورفضت وزارة التربية دفع رواتب المعلمين البدون الذين يحملون وثائق هوية منتهية الصلاحية وأوقفت قبول طلاب البدون في المدارس الحكومية، زاعمة ضيق المساحة. وضعت الهيئة المركزية للمقيمين غير الشرعيين تعليمات للبنوك بإغلاق حسابات البدون الذين لا يحملون الوثائق اللازمة لتجديد بطاقات الهوية. ويحرم العديد من البالغين البدون من نقص بطاقات الهوية بسبب العقبات الإدارية، مما يعيق التوظيف القانوني والحصول على وثائق السفر. قد يلجأ الأطفال الذين لا يستطيعون التسجيل في المدارس الحكومية إلى بيع السلع في الشوارع لدعم أسرهم، حيث أن رسوم المدارس الخاصة لا تكون ميسورة الثمن، على الرغم من تقديم معايير تعليمية أقل من المدارس الحكومية. يظهر هذا التمييز الحكومي بوضوح، حيث تواصل الكويت فرض هذه التظلمات عليهم. وعليه، ينطوي عدم وجود بطاقات هوية على عواقب وخيمة، إذ يمنع البدون من السفر إلى الخارج، باستثناء العلاج الطبي والتعليم والحج في السعودية. ويحرمون من حقوق الإنسان الأساسية مثل حرية التنقل، وهي أمر ضروري لكرامة الإنسان. في الكويت، يتم تقييد حقوقهم ومعاملتهم كمنبوذين، حيث يُعتبرون "غير قانونيين" داخل الأراضي.

البدون مهمشون وعُرضة بشدة لانتهاكات حقوق الإنسان، حيث يفتقرون إلى حماية من حكومة تعتبرهم سكانًا غير قانونيين. تواجه الفتيات والنساء من البدون وضعًا خاصًا من أشكال التعرض للتمييز والاعتداء، حيث يتعرضن للتحرش الجنسي عند البحث عن وثائق. بالإضافة إلى ذلك، تفشل الحكومة في حماية نساء البدون عند حرمانهن من حقوقهن القانونية عند الطلاق، مما يتركهن غير محميات من العنف الأسري وغير قادرات على طلب الطلاق. بالمجمل، يعاني البدون من التحرش والعنف وانعدام الاحترام من المواطنين الكويتيين، مما يزيد من نفيهم.

ثانيًا: غياب الحماية من الكويت وعواقبها

أ. الاعتقالات التعسفية الممنهجة

من الضروري أن نتذكر أنه بدون الحصول على الجنسية الكويتية، لا يمكن للبدون أن يتوقعوا الحماية من الدولة، مما يجعلهم عُرضة لمختلف المخاطر. تعرض البدون المحتجزون في سجون الكويت للتعذيب والضرب وفقًا للتقارير، مما يشكل انتهاكًا للحقوق الأساسية المبينة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. تنص المادة 7 من العهد على أن "لا يجوز لأحد أن يخضع للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة. وعلى وجه الخصوص، لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أحد دون رضاه الحر".

أثار مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مخاوف بشأن التعذيب الذي تعرض له البدون في الكويت، خاصة النشطاء منهم. على الرغم من الأحكام الدستورية والقانونية الوطنية التي تجرم التعذيب وتضمن الحق في محاكمة عادلة، بما في ذلك

الوصول السريع إلى الحماية القانونية. إلا أن هذه الأحكام غالبًا ما يتم تجاهلها، مما يتعارض مع المادتين الأولى والثانية من اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. يواجه نشطاء حقوق الإنسان من البدون اعتقالًا وترهيبًا وضربًا دون الحصول على الحماية القانونية أو إجراءات التقاضي العادلة. استهدفت الكويت أيضًا الاحتجاجات التي تطالب بحقوق البدون. حتى المظاهرات السلمية تؤدي إلى اعتقالات تهدف إلى تخويف أولئك الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي. تسعى السلطات إلى إسكاتهم ومعاقبتهم بدلاً من التعامل الايجابي مع مطالب المتظاهرين بحقوق البدون في الجنسية والتعليم والرعاية الصحية. تعرض عبد الحكيم الفضلي، أحد أعضاء مجتمع البدون، لاستهداف متكرر. في عام 2012، تم اعتقاله وتعذيبه واحتجازه لأكثر من 100 يوم، حيث تعرض للضرب والعمى ووضعه في وضعيات مجهدة. بعد عامين، في عام 2014، تم اعتقاله وشقيقه مرة أخرى، وهذه المرة بتهم تتعلق بمظاهرة تؤيد حقوق البدون. تم استجوابهما بدون تمثيل قانوني، وعندما أبلغا عن التعذيب أثناء الاحتجاز، تم تجاهل ادعائهما من قبل المحكمة. على الرغم من أن هذه قضية قديمة، إلا أن حوادث مماثلة تستمر في الحدوث بانتظام في الكويت، مما يشير إلى وجود مشكلة مستمرة.

كثيرًا ما يتعرض البدون للاعتقال والاحتجاز التعسفي، فهم يفتقرون إلى وسائل الدفاع عن أنفسهم بسبب عدم امتلاكهم أوراق الجنسية، مما يحرمهم من الوصول إلى العدالة عبر أي تمثيل قانوني. ففي يوليو 2019، تم اعتقال خمسة عشر ناشطًا من البدون في أعقاب مظاهرات احتجاج على وفاة شاب من البدون قيل إنه انتحر بعد أن عانى من صعوبة في الحصول على وثائق رسمية، مما أدى إلى فقدانه وظيفته. وبينما أُفرج عن بعض المعتقلين دون كفالة بسبب سوء حالتهم الصحية بعد مثولهم أمام المحكمة، حُكم على آخرين بالسجن عشر سنوات مع الأشغال الشاقة ثم الترحيل. وانتقدت جماعات حقوق الإنسان في المنطقة على نطاق واسع الاعتقالات والمحاكمة اللاحقة لانتهاكها الحقوق الأساسية في حرية التجمع وحرية التعبير.

هذا مجرد مثال واحد على الانتهاك المستمر لحقوق البدون، مما يجعلهم يعيشون في خوف دائم. ولم تتوقف أبداً المضايقات والمعاناة التي يتعرضون لها يومياً منذ عام 1986. وعلى الرغم من وعود الحكومة الكويتية بالتغييرات، لا سيما فيما يتعلق بقانون الجنسية، إلا أنه لم يتم إدخال أي تحسينات على وضع البدون، مما جعلهم في حالة "مقيم غير شرعي". إن السلطات متواطئة في هذا النظام، وهي على علم تام بتصرفات الحكومة لكنها لم تتخذ أي إجراء ضدها، مما أدى إلى تفاقم الوضع الكارثي للبدون.

ومؤخراً، في 30 يناير 2024، حوكم الناشط البدون محمد البرغش في 30 يناير 2024 بسبب دفاعه عن حقوق الإنسان للبدون عديمي الجنسية في الكويت. وكان البرغش من أبرز المدافعين عن حقوق البدون في الكويت. إنه لأمر مشين أن تعاقب السلطات الكويتية البرغش لمجرد سعيه لتوعية الحكومة والشعب الكويتي وتأمين احترام حقوق البدون في بلدهم. هذا الوضع يسلط الضوء على الخطر الشديد لممارسة حرية التعبير كبدون. علاوة على ذلك، هذه ليست المرة الأولى التي تحاول فيها السلطات الكويتية سجن البرغش. ففي 3 سبتمبر/أيلول 2023، قام ضباط من جهاز أمن الدولة، دون مذكرة اعتقال وبملابس مدنية، باحتجاز البرغش من مكان عمله، وهو محل إلكترونيات في حي الصليبية بمحافظة الجهراء. واتهم البرغش بـ"نشر أخبار كاذبة وإشاعات في الخارج" من شأنها "النيل من هيبة البلاد ومكانتها" بعد مقابلة مع قناة سعودية معارضة

تبث من لبنان، ناقش فيها أوضاع البدون. احتُجز البرغش في السجن لأكثر من شهر، ثم أُطلق سراحه بعد أن برأته المحكمة الابتدائية في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2023. إلا أن النيابة العامة استأنفت الحكم. وفي 31 يناير 2024، حُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، مما يجعله سجين رأي. إن هذا التمييز المنهجي ضد البدون من قبل الكويت ينتهك التزاماتها القانونية بموجب الاتفاقيات الدولية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية حقوق الطفل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ب- دور المجتمع الدولي إلى جانب السلطات الكويتية

هناك صمت كبير من المجتمع الدولي تجاه وضع البدون في الكويت. وعلى الرغم من محاولات الأمم المتحدة وآلياتها المختلفة لإيجاد حلول مع الكويت لمعالجة مشكلة البدون وإخراجهم من وضعهم غير القانوني، إلا أنه لم يتغير شيء يذكر منذ ما يقرب الأربعين عاماً. وقد أعربت المفوضية السامية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً عن قلقها ونددت بالمعاملة التعسفية التي يتعرض لها البدون، ودعت إلى المساواة بينهم وبين المواطنين الكويتيين. كما دقت ناقوس الخطر بشأن التعذيب الذي يتعرض له البدون. مع ذلك، يعتبر التقدم المحرز ضئيلاً، فالكويت دولة مغلقة والمعلومات المتاحة عنها محدودة، مما يعقد الوضع. وقد قدمت العديد من المنظمات غير الحكومية البارزة في مجال حقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية، تقارير عن الوضع في البلاد، وأدانت ممارسات الكويت وسلطت الضوء على الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان من دون مواجهة عواقب.

في عام 2023، اقترح النائب محمد هايف حل مشكلة البدون من خلال منح الجنسية لكل من يستحقها ومن ثم معالجة الوضع القانوني للآخرين. وأكد قائلاً: "نحن لا نسعى إلا لتجنيس من يستحق، ولا ينبغي أن يستمر البدون في المعاناة من الاضطهاد. فمن غير المقبول أن يبقى أفراد بدون هوية في شوارعنا".

ووصف النائب الكويتي الآخر عبد الله فهاد محنة البدون بـ "الجرح النازف" في البلاد، مشيرًا إلى أن شريحة جديدة من البدون تلجأ الآن إلى استخدام جوازات سفر مزورة، في تحدٍ جديد. وانتقد الجهاز المركزي للبدون لمعاملة البدون بطريقة عنصرية رغم معاناتهم المستمرة منذ عقود. وذكر نائب كويتي آخر، وهو حمد المطر، أن الشعب الكويتي محبط بسبب الخلافات السياسية السابقة ويسعى إلى تحقيق إنجازات، وهو ما لا يمكن أن يحدث إلا من خلال التعاون بين الحكومة والمجلس. على الرغم من مطالبة بعض النواب للحكومة بإعادة تقييم سياسات الدعم من خلال إلغاء جميع أشكال الدعم واستبدالها بمساعدات مالية ثابتة للأسر الكويتية، إلا أن الحكومة وأغلبية النواب رفضوا هذه المقترحات. وتشير هذه التصريحات إلى تصميم النواب الكويتيين على معالجة وحل مشكلة البدون في البلاد التي أصبحت لا تطاق. مع ذلك، فإن هذا يؤكد أيضًا على العلاقة المعقدة بين الحكومة والبرلمان. ومن الواضح أن الحكومة الكويتية لا تميل إلى حل الوضع وتواصل مفاقمته.

لذلك، سيكون من المفيد أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات لدعم البدون، لكنه لا يزال صامتاً إلى حد كبير. هذه القضية تهم المجتمع الدولي لأنه لا يمكن تجاهلها لمجرد أنها تحدث في بلد أجنبي. علاوة على ذلك، فإن بعض البدون الذين فروا من

الكويت عبروا الحدود بشكل غير قانوني بسبب عدم امتلاكهم لأوراق ثبوتية. رغم أن هذا ليس خطأهم، يدخل هؤلاء الأفراد البلدان دون طلبات لجوء ويفتقرون إلى الحماية من أي حكومة، ولا يمكن إعادتهم إلى أوطانهم لأنهم ليسوا من مواطني بلدانهم الأصلية. بالتالي، تواجه دول أوروبية مثل فرنسا وبريطانيا العظمى مشكلة وصول البدون إلى أراضيها دون وجود حلول قابلة للتطبيق. بالتالي، يجب على دول العالم أن تندد بالوضع وتتخذ إجراءات لحماية البدون من فظائع الكويت. قد يعزى الصمت حيال هذه المسألة إلى العلاقات الاقتصادية التي تقيمها الكويت مع بقية دول العالم، لا سيما الدول الأوروبية التي تعتمد بشكل كبير على إنتاج النفط. ويبدو أن الدول مترددة في التنديد بانتهاكات حقوق الإنسان والانحياز لحماية علاقاتها مع الكويت.

ينبغي على الكويت اتخاذ إجراءات فورية لحل هذا الوضع من خلال منح البدون الجنسية الكويتية، وحمايتهم من انتهاكات حقوق الإنسان، ووقف انتهاكات حقوقهم دون تأخير.

المصادر:

https://kuwaittimes.com/mps-seek-end-to-political-crisis-and-bedoon-issues/
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/IPeoples/EMRIP/Call/KuwaitBedoonCase.pdf
https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/09/kuwait-authorities-must-stop-targeting-pro-bidun-protesters-as-elections-loom/
https://www.amnesty.org/en/documents/mde17/7664/2024/en/
https://www.jadaliyya.com/Details/27603
https://www.ohchr.org/sites/default/files/ccpr.pdf
https://www.dw.com/en/the-bedoons-kuwaits-stateless-minority/a-49674107
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/Factsheet31.pdf
https://minorityrights.org/communities/bidoon/
https://www.hrw.org/reports/1995/Kuwait.htm
https://www.justiceinitiative.org/voices/stateless-kuwait-who-are-bidoon